لا اضاف للمغرب فينوي بها سنة المغرب لسنة صلاة الاوابين فان
اضافها للمغرب عامدا عالما بطلت صلاته كما لو اضاف الوتر للعشا
فان صلاته تبطل كما اقتضاه كلامهم خلافا لما قاله قبل بحثا اخذا من كلام
الشيخين في مواضع انه من الروائب وبحث بان معنى ذلك
انه منها باعتبار يقيد بوقت فرض هو العشا لا باعتبار اضافته اليها
والمنقول المعتمد انه لابد في سنة الظهر من التقدم لكونها القبلية
او البعدية سواء اخر القبلية عن الفرض ام لا وسلمها في ذلك كل راتبة
قبلها قبلية وبعدية كسنة المغرب وسنة العشا وملحقة الاستوي
وغيره مما يخالف ذلك ضعيف كما حررت عليه في شرح العباب وغيره وعبارة
شرح العباب ويكفي سنة الظهر اي بنية ذات في راتبتها التي قبلها
او التي بعدها ظاهر هذا مع قوله السابق كسنة الصبح او الظهر
بل صرح بانه لا يشترط في راتبة الظهر ومثلها كل فريضة لها
راتبة قبلها وراتبة بعدها غير اضافتها الى فرضها وهو فاسد
ففي المجموع وفي الروائب تعين بالاضافة فينوي سنة الصبح او سنة
الظهر التي قبلها او التي بعدها وهو صريح في انه لا يكفي الاقتصار
على سنة الظهر مطلقا وتبعه السبكي والاذرعي وغيرهما ووجهه
ان تعيينهما انما يحصل بذلك لاشتراكهما في الاسر والوقت وان لم
توجد المقدمة كما يجب تعيين الظهر ليلا لالتباسه بالعصر فاندفع
قول الاسنوي لا وجه لاشتراطه عند تقدم المقدمة لانها
لا في الموضع فان اغرها احمل الشرطية انتهى ثم رايت
المصنف قال في تحريره الذي يعطيه كلام المجموع الاكتفاء
بذلك فيهما لما قدمه الاسنوي اعني الاشتراط وفي المطلب
ما يقتضيه انتهى وهو في غاية السقوط مع تامل عبارة المجموع

التي

التي ذكرتها اتضح عبارة شرح العباب وبها يعلم ما قررته من ان المنقول
المعتمد انه لابد من ذكر التي قبلها والتي بعدها مطلقا اما اذا اخرت
المقدمة فواضح للاشتباه الظاهر حينئذ في الاسر والوقت واما اذا
لم توخر فكذلك لان القصد بالنية التمييز وعند الاشتراك اللفظي
لا يحصل التمييز الا بالوصف فسنة الظهر مشتركة بين القبلية
والبعدية فلا تميز بعض ما مر قاله على بعض الا بنحو التي قبلها
او التي بعدها فان قلت التي بعدها لم يدخل وقتها الى الان
فكيف اتى بما يميزها قلت قد علمت ان سبب التمييز
الاشتراك الواقع فيها وهذا حاصل سواء قدمت لم اخرت وكون
الكلام مخصص النية بالمقدمة لعدم دخول وقت الموخرة
لا سطر له لانه قرينة خارجية والقرائن الخارجية لا تخصص
سيما هنا لان مناط النية القلب ولا ارتباط له بالقرينة
الا ترى انهم اوجبوا التعيين في الظهر مثلا وقالوا لا شبهة
بالعصر مع انه لم يدخل وقته بل لم يكتفوا عن تعيينه لصلاة
الوقت لصدقه بفائتة تذكرها وان لم يكن يذكر فائتة او ليس عليه
فائتة بالكلية فعلنا انهم لم يعتبروا في النيات بالقرائن
الخارجية مطلقا وانما ينظرون الى امكان الالتباس باعتبار ملاك
الامر وان شهد الواقع بخلافه فتامل ذلك فانه نفيس واسع علم
وسئل رضي الله عنه عن قول التحقيقات اذا قلنا بوجوب
بوجوب وضوء ان الاعضاء وهو الاظهر فلابد من الطهارة بها
كالجبهة ولابد ان يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها
ثم رفعها ثم وضع الجبهة او عكس لم يكف لانها اعضاء تابعة للجبهة
واذا رفع الجبهة من السجدة الاولى وجب عليه رفع الكفين ايضا